

المليك يوجه بتخفيف الآثار السلبية لارتفاع الاسعار

التزام الدقة والمنهجية والمحافظة على النشاط الاقتصادي الوطني



الرياض - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر امس الاثنين، في قصر اليمامة بمدينة الرياض. وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل المباحثات واللقاءات التي جرت خلال الأيام الماضية مع عدد من قادة الدول والمنظمات العالمية وبعوثيهم. وتمن حفظه الله في هذا السياق، الزيارة التي قام بها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، للمملكة يوم السبت الماضي، وما جرى خلال هذا اللقاء من مشاورات من شأنها تكريس العلاقات الأخوية بين البلدين ولم شمل الصف العربي ودعم المصالح الوطنية العربية، وخدمة قضايا الأمة الإسلامية.

كما أشار خادم الحرمين الشريفين بالتقدير لقيادته مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يوم الثلاثاء الماضي، وأكد حفظه الله على دعم المملكة المستمر للشعب الفلسطيني ولكل ما يصل به إلى وحدته الوطنية وحقوقه المشروعة.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام إياد بن أمين مدني في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس أكد فيما يخص الشأن العربي على أن المملكة تتابع باهتمام بالغ الأحداث الأخيرة على الساحة العراقية، وجدد المجلس حرص المملكة على وحدة التراب العراقي، وحماية الإرادة الوطنية العراقية من الهيمنة والانتراقات الأجنبية.

وأضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس استمع بعد ذلك، وتوجيه كريم، إلى جملة من التقارير حول الأوضاع الاقتصادية العالمية، وتأثير ذلك على الاقتصاد الوطني ووجه حفظه الله بأن يتم التعامل مع التطورات الاقتصادية العالمية، وما تتعرض له بعض المواد الغذائية في مصادرها من تراجع في الإنتاج، وزيادة في الاستهلاك، وارتفاع في الأسعار بدقة علمية ومنهجية تساعد على تخفيف آثارها السلبية على الاقتصاد السعودي وتحافظ على مقومات النشاط

المملكة تجدد دعمها للشعب الفلسطيني ووحدة العراق

بنييه بالتباحث مع الحائض الإندونيسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف بين الوزارة في المملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون الدينية في جمهورية إندونيسيا والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لإستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

رابعا: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير التعليم العالي أو من ينييه بالتباحث مع الجانب الأجنبي في شأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم في جمهورية الأرجنتين، والتوقيع عليه، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار. ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لإستكمال الإجراءات النظامية.

خامسا : قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض معالي رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية أو من ينييه بالتباحث في شأن مشروع اتفاقية تعاون علمي وتقني بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والتوقيع عليه بحسب الصيغة المرفقة بالقرار، ورفع ما يتم التوصل إليه

الاقتصادي الوطني وحيويته وتوسيع دور القطاع الخاص فيه.

وأتمى معاليه بيانه مفيدا أن المجلس إثر اطلاعه على جدول أعماله أصدر من القرارات ما يلي:

أولا:

قرر مجلس الوزراء الموافقة على اشتراك الهيئة العليا للسياحة في عضوية اتحاد الأدباء "المرشدین" السياحيين العرب.

وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الداخلية أو من ينييه بالتباحث حول مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الدفاع المدني بين وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية ووزارة الداخلية في المملكة المغربية. والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لإستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثا:

وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد أو من

لاستكمال الإجراءات النظامية المتبعة .

سنادها:

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم "86 / 60" ورقم "87 / 60" المؤرخين في 27 / 12 / 1428هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقيتين حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة المملكة العربية السعودية وكل من حكومة الجمهورية التركية، وحكومة جمهورية سويسرا الاتحادية الموقع عليهما بتاريخ 14 / 7 / 1427هـ الموافق 8 / 8 / 2006م في مدينة أنقرة وتاريخ 3 / 3 / 1427هـ الموافق 4 / 1 / 2006م في مدينة الرياض، وذلك بحسب الصيغتين المرقتين يهذين القرارين، وقد أعد مرسومان ملكيان بذلك .

ومن أبرز ملامح الاتفاقيتين :

1 - يشجع كل طرف متعاقد استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ويسمح بدخول هذه الاستثمارات وفقاً لالتزمته ولوائحها .

2 - يعنج كل طرف متعاقد استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر وكذلك عائدات استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لاستثمارات وعائدات استثمارات دولة أخرى ثالثة .

3 - لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يصادر أو يؤمم الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من الطرف المتعاقد الآخر أو يخضعها لأي إجراء آخر يكون تأثيره مساوياً للمصادرة أو التأميم إلا للمصلحة العامة وبأسلوب غير تمييزي ومقابل تعويض عادل وعاجل وفقاً للإجراءات القانونية .

سابعاً:

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعيينين بالمرتبة الخامسة عشرة وذلك على النحو التالي:

1 - تعيين الأمير عبدالله بن فهد بن محمد بن عبدالرحمن آل سعود على وظيفة "وكيل الإمارة للشؤون الامنية" بالمرتبة الخامسة عشرة بإمارة منطقة مكة المكرمة. 2 - تعيين سعد بن زيد بن عبدالرحمن الزيد على وظيفة "منسق أعمال اللجنة" بالمرتبة الخامسة عشرة بالامانة العامة لمجلس الوزراء.